

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٢١١٣ (٢٠١٣) التي طلب بها المجلس إليّ أن أقدم إليه تقريرا كل ٩٠ يوما عن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويتضمن التقرير معلومات عن آخر مستجدات الحالة في دارفور ويشمل الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وهو يتضمن أيضا، في الفرع الثامن، تقييما للتطورات في ضوء النقاط المرجعية والمؤشرات الواردة في تقريرتي المقدم إلى مجلس الأمن بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (S/2012/771، المرفق الأول).

ثانيا - التطورات السياسية

تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٢ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أحرزت الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وهي حكومة السودان، وحركة التحرير والعدالة، وحركة العدل والمساواة - فصيل بشر، تقدما محدودا في تنفيذها.

٣ - ووفقا لأحكام وثيقة الدوحة، أصدرت الحكومة، في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، مرسوما رئاسيا منحت بموجبه عفوا عن المقاتلين المنتمين إلى حركة العدل والمساواة - فصيل بشر. ويسري العفو على الجرائم غير جرائم الحرب، أو الجرائم ضد الإنسانية، أو جرائم الإبادة الجماعية، أو جرائم العنف الجنسي، أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني.



٤ - وفيما يتعلق بأعمال المدعي العام الخاص بدارفور، أفيد بأن مكتبه يحقق في ما مجموعه ٦٦ قضية. وقيل إن ذلك يشمل التحقيقات التي فُتحت حديثاً في الهجومين الميتمين اللذين شُنتا على حفظة سلام تابعين للعملية المختلطة، الأول في الجينية (غرب دارفور) في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ والثاني في كباكية (شمال دارفور) في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (انظر الفقرتين ٣٥ و ٣٦ أدناه، على التوالي). ودعت الحكومة كذلك الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى إيفاد خبراء متخصصين لرصد المحاكمات التي تجرى في المحكمة الخاصة، المنصوص عليها في وثيقة الدوحة، وذلك لكفالة مطابقة الإجراءات للمعايير الدولية. وقد شرعت العملية المختلطة في تحديد خبراء مناسبين ووضع الترتيبات اللازمة لإيفادهم.

٥ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغت الحكومة وحركة التحرير والعدالة العملية المختلطة بأتهما أبرمتا اتفاقاً ثنائياً بشأن ترتيبات أمنية خارج إطار وثيقة الدوحة وبمعزل عنها. وينص الاتفاق، الذي توصلت إليه الحكومة والحركة بلا تشاور مع لجنة وقف إطلاق النار، على إدماج ما بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ مقاتل من المنتمين إلى حركة التحرير والعدالة في القوات المسلحة السودانية والشرطة الحكومية. ومن المتوقع أن يخضع المقاتلون المتبقون، الذين لم يحدد الطرفان عددهم بعد، لعملية نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج. وحثت العملية المختلطة الطرفين على التقيّد بالترتيبات الأمنية المنصوص عليها في وثيقة الدوحة، وتجري تقييماً لمدى ملاءمة تقديم الدعم وفق ما ينص عليه الاتفاق الجديد. وفيما يتعلق بتنفيذ الترتيبات الأمنية لقوات حركة العدل والمساواة - فصيل بشر، نظّمت العملية المختلطة، بالتعاون مع لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان، حلقة عمل عن الأحكام الأمنية الواردة في وثيقة الدوحة من أجل قادة الحركة في الخرطوم في الفترة من ٨ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وكان القصد منها هو زيادة فهمهم لعمليات الإدماج ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج استباقاً لتنفيذ تلك الجوانب من الاتفاق.

٦ - وفيما يتعلق باستراتيجية تنمية دارفور، وقّعت اتفاقات تجارية بين السلطة الإقليمية لدارفور ومتعاقدين تنفيذيين وطنيين في كانون الأول/ديسمبر لتنفيذ ٣١٥ مشروعاً. وجاء ذلك في أعقاب بدء عملية تقديم عطاءات عامة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣ لتنفيذ ١٠٧١ مشروعاً بمبلغ إجمالي قدره ٤٠٠ مليون جنيه سوداني (٨٢,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة). وقد اختارت السلطة الإقليمية لدارفور المشاريع بالتشاور مع السلطات المحلية وفريق الأمم المتحدة القطري وشركاء دوليين آخرين. وهي مشاريع تشمل تشييد أو إصلاح مرافق خدمات التعليم والكهرباء والرعاية الصحية والمياه في ٥٩ محلية في جميع أنحاء دارفور. وستُرم عقود بشأن بقية المشاريع حالما يُحرز تقدم في تنفيذ المجموعة الأولى منها.

ووقّر صندوق إعادة إعمار وتنمية دارفور الأموال اللازمة لذلك من الدفعة التي تلقاها من الحكومة الاتحادية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

٧ - وعلاوة على ذلك، وكما هو متفق عليه في إطار وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، اتخذت الحكومة خطوات لزيادة مشاركة أهالي دارفور في نظام التعليم العالي، بإعلانها في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر عن إعفاء أبناء النازحين داخليا واللاجئين المنتمين إلى دارفور من دفع الرسوم الدراسية لمدة خمس سنوات في الجامعات الوطنية ومؤسسات التعليم العالي التي تديرها الدولة.

٨ - ورغم الأنشطة السالفة الذكر، ظل التقدم المحرز في تنفيذ معظم أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور متخلفا إلى حد كبير عن الجدول الزمني للتنفيذ. ويشمل ذلك الأحكام المتعلقة بإنشاء نظام للتمويل المتناهي الصغر وتقديم التعويض وتسوية المطالبات العرفية والنظامية المتعلقة بالحق في ملكية الأراضي، وهي عوامل من المقدّر أن تخلف جميعها آثارا ملموسة على حياة أهالي دارفور العاديين.

٩ - وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، عقدت لجنة متابعة التنفيذ اجتماعها السابع في الفاشر لاستعراض مدى التقدم المحرز في تنفيذ وثيقة الدوحة. وأعرب المشاركون في الاجتماع عن القلق إزاء بطء وتيرة التقدم وتأخر الجهات المانحة في الوفاء بما أخذته على عاتقها من تعهدات أثناء مؤتمر المانحين الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠١٣. فحتى الآن، لم يقدم شيء من مبلغ البليون دولار المتعهد به. وإضافةً إلى ذلك، أعرب المشاركون عن القلق إزاء الآثار الضارة التي خلفها الاقتتال القبلي العنيف على الحالة الأمنية مما أثر بدوره على جهود الإنعاش والتعمير والتنمية في دارفور. وحثوا، علاوة على ذلك، الحكومة وحركة التحرير والعدالة على تنفيذ الترتيبات الأمنية في إطار لجنة وقف إطلاق النار.

المفاوضات الرامية إلى إبرام اتفاق سلام شامل للجميع

١٠ - واصل الممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، محمد بن شماس، عمله مع أطراف النزاع والبلدان في المنطقة لتشجيعها على إجراء مفاوضات على اتفاق لوقف الأعمال القتالية. واجتمع في الفترة من ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر مع كبار مسؤولي الاتحاد الأفريقي وحكومات إثيوبيا وتشاد وجنوب السودان والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل تشجيعهم على أداء دور استباقي وبناء في عملية السلام في دارفور. وقد أعاد محاوروه تأكيد تأييدهم لإيجاد تسوية سلمية للنزاع في دارفور وتعهدوا ببحث الأطراف على الجلوس إلى طاولة المفاوضات لمناقشة وقف أعمال القتال.

١١ - وعقد كبير الوسطاء المشترك، بالتعاون مع ممثلي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، حلقة عمل فنية عن السلام والأمن من أجل ممثلي جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة - فصيل جبريل إبراهيم، في أديس أبابا في الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر. أما جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد فقد رفض دعوة إلى الحضور. وكان الهدف من تلك الحلقة هو زيادة فهم تلك الحركات لوقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية وتشجيعها على إجراء مفاوضات مع الحكومة. وقد أبدت الحركات استعدادها للتفاوض، برعاية تحالف الجبهة الثورية السودانية، على وقف الأعمال القتالية مؤقتاً. وكررت، إضافةً إلى ذلك، تأكيد التزامها بالسماح بوصول العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والإغاثية بدون أي عوائق إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها. وأطلع كبير الوسطاء المشترك مسؤولي الحكومة والشركاء الدوليين على نتائج حلقة العمل تلك في اجتماع لجنة المتابعة الدولية الذي عُقد في الفاشر. ومن المقرر أن يتواصل في أوائل عام ٢٠١٤ العمل مع الأطراف بشأن إمكانية إجراء مفاوضات على وقف الأعمال القتالية.

الحوار في دارفور

١٢ - في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، أيد ميسرو الحوار والمشاورات على الصعيد الداخلي في دارفور (مفوضية الاتحاد الأفريقي، وحكومة دولة قطر، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور) وضع مذكرة مفاهيمية واستراتيجية اتصالات وخريطة طريق من أجل المبادرة (انظر S/2013/607). وبدأت العملية المختلطة استقصاءً شمل ٥٠٠ ممثل للمجتمع المدني، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، يتوخى قياس مستوى فهمهم للعملية وآرائهم في مسألة هئية بيئة تمكينية وتقييمهم لما سيلزم بذله من جهود لكفالة إسهامها بفعالية في تسوية النزاع. وسيُسترد بنتائج الاستقصاء، الذي من المقرر أن يُنجز في أوائل عام ٢٠١٤، في عملية وضع خطط تنفيذية للمشاورات.

ثالثاً - حماية المدنيين من العنف الجسدي

١٣ - خلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير، ظل حدوث اشتباكات متقطعة بين قوات الحكومة وقوات الحركات المسلحة والاختلال القبلي على الموارد وانتشار أعمال اللصوصية يعرّض المدنيين لخطر العنف الجسدي.

١٤ - وقد تصاعد القتال بين قوات الحكومة وقوات الحركات المسلحة تصاعداً طفيفاً خلال الفترة المستعرضة، ولا سيما في أراضٍ تشكل نصف دائرة تمتد من محلية مليط في شمال دارفور عبر محلية الطويلة (التي تقع على بُعد ٥٠ كيلومتراً غرب الفاشر) إلى حور أبشي في

جنوب دارفور. وقد حدث هذا عقب انتهاء موسم الأمطار في أواخر أيلول/سبتمبر. وفي شمال دارفور، وقع اشتباك بين قوات الحكومة وقوات جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد في ٥ تشرين الأول/أكتوبر في منطقة دونكي شطه (التي تقع على بُعد ٢٥ كيلومترا شمال غرب الفاشر، بشمال دارفور). ووفقا لما ذكرته السلطات، قُتل ثلاثة جنود من القوات المسلحة السودانية وجرح مدني واحد. واشتبك الطرفان مرة أخرى في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر في نقطة تفتيش تابعة للقوات المسلحة السودانية قرب سوق مليط (التي تقع على بُعد ٨٠ كيلومترا شمال الفاشر). وأبلغ مسؤولون عسكريون العملية المختلطة بأن الحادث تسبب في مقتل ثلاثة جنود وجرح أربعة آخرين من قوات الحكومة. وإضافة إلى ذلك، استولت قوات الحركة على معدات عسكرية، شملت مركبتين من المركبات المزودة بمدافع.

١٥ - ووفقا لما جاء على لسان مصادر من السلطات ومصادر محلية، اشتبكت قوات الحكومة مع قوات حركات مسلحة مجهولة الهوية على مقربة من منطقة ثابت (التي تقع على بُعد ٤٥ كيلومترا جنوب غرب الفاشر) في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وقيل إن ذلك الاشتباك اشتمل على ضربات جوية شنتها طائرات تابعة للقوات المسلحة السودانية. وقد حالت القيود التي يفرضها مسؤولو الأمن الحكوميون على الوصول إلى المنطقة، والذين تذرعوها بشواغل أمنية، دون قيام العملية المختلطة بتقييم أثر ذلك على المدنيين في الوقت المناسب. وقد احتجت البعثة على تلك القيود. وفي اليوم التالي، شنت طائرات تابعة للقوات المسلحة السودانية ضربات جوية على عناصر مسلحة تابعة للحركة قرب بلدة خور أبشي، بجنوب دارفور، حيث ذكرت تقارير أنها تسببت في مقتل ١٠ مدنيين وجرح ٦ آخرين.

١٦ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت مجموعة مسلحة مجهولة الهوية معسكرا للقوات الحكومية في قرية عمار جديد (التي تقع على بُعد ٢٠ كيلومترا جنوب ميناواشي، بجنوب دارفور). وقتل المهاجمون جنديا حكوميا واحدا، وجرحوا أربعة آخرين، واستولوا على مركبتين عليهما مدفعان وعلى عدد من الأسلحة. وقد نسبت تقارير من مصادر محلية، تعذر التحقق منها بشكل مستقل، الهجمات إلى حركة التحرير والعدالة - فصيل علي كارابينو، وحركة التحرير والعدالة - فصيل جبريل الوافي، وهما فصيلان لم يوقعا الاتفاق انشقا عن حركة التحرير والعدالة في نيسان/أبريل ٢٠١١. واستمر القتال في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر بالقرب من ميرشنغ (التي تقع على بُعد ٩٠ كيلومترا إلى الشمال من نيالا)، مما أدى إلى مقتل ثلاثة من أفراد الشرطة الحكومية وإصابة اثنين آخرين. وقُتل أيضا مدني واحد. وحثت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور الأطراف على الامتناع عن أعمال القتال.

١٧ - واستمرت الاشتباكات المتفرقة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما قامت عناصر من حركات مسلحة بمهاجمة قافلة تجارية ترافقها حراسة أمنية حكومية بالقرب من سوار (التي تقع على بُعد ٦٥ كيلومترا إلى الجنوب الغربي من الضعين)، مما أدى إلى مقتل جندي واحد من قوات الدفاع الشعبي وإصابة مدني واحد. واختطف المهاجمون شاحنتين تجاريتين. وقد نسب المسؤولون الحكوميون الهجوم إلى جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي أعقاب اختطاف أربع شاحنات تجارية على أيدي عناصر حركة مسلحة في غار حجر (التي تقع على بُعد ١٨ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من شعيرية، بجنوب دارفور) في وقت سابق من نفس اليوم، حدثت صدامات بين قوات الحكومة وقوات الحركات المسلحة في منطقة حزان جديد المجاورة. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، قامت قوات جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد بمهاجمة معسكر للقوات المسلحة السودانية قرب منطقة أباتا (التي تقع على بُعد ٣٠ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من زالنجي، بوسط دارفور)، مما أدى إلى مقتل ١٠ من أفراد القوات المسلحة السودانية وإصابة ١٨. وقام المهاجمون باختطاف مركبتين والعديد من الأسلحة. وألقت طائرات القوات المسلحة السودانية قنبلتين بالقرب من قرية تورا (التي تقع على بُعد ١٢٠ كيلومترا إلى الغرب من الفاشر)، في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر. وفي اليوم نفسه، قام مهاجمون مسلحون تعذر تحديد هويتهم بمهاجمة قاعدة للقوات المسلحة السودانية في ديسا (التي تقع على بُعد ٤٠ كيلومترا إلى الشمال من كتم).

١٨ - وأدى خلاف شخصي بين قائدين إلى وقوع صدام بين عناصر القوات المسلحة السودانية وحركة التحرير والعدالة في سوق منواشي (بجنوب دارفور) في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وقُتل اثنان من أفراد حركة التحرير والعدالة، وجندي من جنود القوات المسلحة السودانية، واثنان من المدنيين.

١٩ - وأقرت السلطات الحكومية للعملية المختلطة بأنه في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر أطلقت طائرة تابعة للقوات المسلحة السودانية النار على قافلة من المركبات المدنية بالقرب من تنغارارا (التي تقع على بُعد حوالي ٢٥ كيلومترا إلى الشمال الغربي من شنقل طوباوية، بشمال دارفور)، مما أدى إلى مقتل عشرة أشخاص مشردين داخليا (من بينهم امرأتان وطفل واحد) وإصابة اثنين آخرين. وقد ذكرت السلطات أن الطائرة كانت تراقب عناصر حركات مسلحة عندما صادفت القافلة، التي يُدعى أنها لم تقم بتنسيق تحركها مع مسؤولي الأمن. وكان تقييم البعثة أن المركبة قد أصيبت بصاروخ جوي - أرضي. وحثت البعثة الحكومة على أن تحترم بشكل كامل سبل الحماية المكفولة للمدنيين بموجب القانون الإنساني الدولي.

التراع القبلي

٢٠ - ظل الاقتتال على الموارد بين القبائل، الذي تدعمه الميليشيات القبلية، مصدرا رئيسيا لانعدام الأمن والتشريد للسكان المدنيين، ولا سيما في وسط وجنوب دارفور. وترجع زيادة حدة هذا البعد من أبعاد التراع، وهو الاتجاه الذي بدأت الأمور في المضي صوبه في آب/أغسطس ٢٠١٢، إلى العديد من العوامل. وتشمل هذه العوامل تدهورا في اقتصاد السودان في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ أدى إلى زيادة التنافس بين القبائل للحصول على الموارد، ولا سيما إمكانية الوصول إلى الأراضي الصالحة للزراعة والمعادن المرعبة (ومنها على سبيل المثال الذهب والنفط)، وانقطاع السلطات عن دفع مرتبات القوات شبه العسكرية، الأمر الذي أدى إلى زيادة احتياج هذه القوات إلى مصادر بديلة للدخل، وأدى في الوقت نفسه إلى إضعاف قدرة السلطات على السيطرة على القوات. وعلاوة على ذلك، حدث تصاعد في سياق الأسباب الجذرية الموجودة من قبل، والتي تشمل الإفلات من العقاب، وضعف سيادة القانون، وضعف أو انعدام إدارات الولاية في المناطق الريفية، وانتشار الأسلحة والجماعات المسلحة، وضعف الآليات التقليدية لتسوية النزاعات، ومحدودية فرص إدراج الدخل المتاحة للشباب.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، استمر القتال بين جماعات من قبيلتي السلامات والمسيرية، الذي كان قد بدأ في نيسان/أبريل ٢٠١٣، على الأراضي والسلطة السياسية المحلية، وذلك بالرغم من التوصل إلى اتفاق سلام بينهما في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٣. وفي ٢٤ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، وقعت حوادث سرقة ماشية ارتكبتها قبيلة السلامات ضد قبيلة المسيرية، مما أدى إلى تجدد الصدامات بينهما في بنديسي وإبيرلا (اللتيين تقعان على بُعد ٢٩ كيلومترا غرب مكجر و ١٢ كيلومترا شمال مكجر، بوسط دارفور، على التوالي). وأفادت السلطات الحكومية بمقتل ما مجموعه ٢٤ شخصا وإصابة ٤٩ شخصا. وفي الحالتين، أدى تدخل قوات الأمن الحكومية إلى إعادة الهدوء. وزادت البعثة من الدوريات التي تقوم بتسييرها في مكجر وما حولها من أجل تعزيز أمن السكان المحليين. واستمر القتال في يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وامتد إلى محلية رهيد البردي في جنوب دارفور من خلال هجمات انتقامية ارتكبتها قبيلتنا المسيرية وطويشة ضد قبيلة السلامات في كوبوم وماركوندي (اللتيين تقعان على بُعد ٢٥ كيلومترا من رهيد البردي). وأدى هذا إلى نزوح نحو ١٨ ٠٠٠ مدني إلى أجزاء مختلفة من جنوب دارفور.

٢٢ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، شنت عناصر مسلحة تنتمي إلى قبيلة السلامات من دارفور، إلى جانب تعزيزات من قبيلة السلامات من تشاد، هجوما على مخيم أبو زار

للأشخاص المشردين داخليا، وهو مخيم معظم قاطنيه من قبيلة المسيرية وموجود في ضواحي بلدة أم دخن. ووفقا لما أفادت به مصادر محلية، قُتل ٥٠ شخصا وأصيب العديد من الأشخاص الآخرين. وإضافة إلى ذلك، جرى إحراق حوالي ١٠٤ أماكن إيواء ومركزين مجتمعيين. وقد تدخلت قوات حدودية تشادية - سودانية مشتركة من أجل احتواء الوضع. وقامت البعثة بنقل والي ولاية وسط دارفور ولجنة أمن الولاية إلى أم دخن، وذلك في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ليقوما بالوساطة. وبينما ظل الوضع متوترا، لم تحدث صدامات أخرى. وقد لاحظت البعثة وجودا مكثفا للقوات المسلحة السودانية والقوات الحدودية التشادية - السودانية المشتركة المتمركزة في بلدة أم دخن وما حولها. وأجرت تلك القوات عملية تفتيش في منطقة سوق أم دخن في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ضببت فيها ٤٢٤ سلاحا ناريا غير مرخص به. وقد حالت القيود التي فرضتها السلطات دون ذهاب أفراد حفظ السلام إلى ما بعد أم دخن للتحقق من التقارير التي أفادت بحدوث خسائر بشرية أو لتقييم أثر الصدامات على السكان المدنيين. وقد احتجت البعثة لدى سلطات الولاية على القيود المفروضة.

٢٣ - وطوال تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، استعانت البعثة بزعماء قبيلتي المسيرية والسلامات، فضلا عن سلطات الولاية والسلطات المحلية، للتشجيع على التقيد باتفاق السلام المبرم في ٣ تموز/يوليه، ولحث المسؤولين الحكوميين على إعادة السلام والاستقرار. وبموجب الاتفاق، التزمت الأطراف بوقف أعمال القتال، وتيسير عودة الذين شردتهم الاشتباكات، ودفع تعويضات عن الإصابات التي وقعت من جراء القتال. ومن أجل تعزيز الأمن ومنع المزيد من الاشتباكات، نُقلت قوات إضافية من الحكومة والشرطة إلى بؤر الاشتباكات في أم دخن وبنديسي ومكجر؛ وجرى تفكيك الميليشيات القبلية في مختلف أنحاء محلية أم دخن؛ وصدر مرسوم من الولاية يحظر إظهار الأسلحة علنا.

٢٤ - وظلت اتفاقات المصالحة التي تم التوصل إليها بين جماعتين من قبيلتي الأباله وبني حسين في تموز/يوليه ٢٠١٣، كانت قد نشبت بينهما اشتباكات في وقت سابق من العام تتعلق بالسيطرة على منجم ذهب حرفي في جبل أمير (بشمال دارفور)، سارية طوال معظم الفترة المشمولة بهذا التقرير. إلا أنه في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أدى نزاع نشب بشأن رعي الماشية في الأراضي الزراعية إلى حدوث اشتباك بين الجماعتين قُتل خلاله سبعة رعاة من قبيلة الأباله وأصيب مزارع من قبيلة بني حسين. كذلك، في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت جماعة من قبيلة الأباله بمهاجمة وقتل مزارع من قبيلة بني حسين وآخر من قبيلة الفور كانا يرعيان مزرعتيهما بالقرب من منجم ذهب صابارينا (الذي يقع على بُعد ٤٠ كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من السريف، بشمال دارفور). وقُتل أربعة أفراد آخرين من قبيلة الفور في اليوم التالي عند محاولتهم أخذ رفات المزارعين المتوفين. واتجهت لجنة

مشتركة من زعماء قبائل الفور وبني حسين والأبالة إلى المنطقة لكي تتوسط. وأدى هذا التدخل إلى اتفاق على الامتناع عن القيام بمزيد من أعمال القتال، واحترام ممتلكات الأطراف الأخرى، والتقييد باتفاقات المصالحة الموجودة من قبل. وعلاوة على ذلك، وافقت الأطراف على أن يعمل زعماء القبائل وقادة الميليشيات معا من أجل نزع فتيل التوترات القبلية، وأن يكون مسموحا لأفراد القبائل بالتحرك بحرية للوصول إلى الأسواق في المحليات الثلاث المحيطة، وأن يركز زعماء القبائل على منع نشوب النزاع بين المزارعين والرعاة. ولم تُسجل أي حوادث أخرى.

٢٥ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أُبلغ عن حدوث اشتباكات بين إحدى جماعات الميليشيات المسلحة وأشخاص مشردين داخليا في مخيم شمالي بالقرب من نرتي، بوسط دارفور، بعد قيام جماعة الميليشيا باختطاف رجل أعمال محلي توفي لاحقا في الأسر. وقد أدت وفاته إلى مظاهرات غاضبة في المخيم، ويقال إنها أدت إلى وفاة امرأة منتسبة إلى جماعة الميليشيا. وردا على ذلك، هاجمت الميليشيا المخيم، وقتلت شخصا واحدا وجرحت ستة آخرين، ونهبت ممتلكات سكان المخيم. وتدخلت قوات الشرطة الحكومية للوساطة بين الجانبين. وأهابت العملية المختلطة بزعماء الأطراف الحث على ضبط النفس.

٢٦ - وفي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر، أدت محاولة قامت بها جماعة من قبيلة المعاليا لترسيم حدود أرض تدعي قبيلة حمر ملكيتها إلى اندلاع القتال بينهما بالقرب من زرقة مهاجد (التي تقع على بُعد ١٣٥ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من الضعين، بشرق دارفور) على الحدود مع ولاية كردفان الغربية. وقُتل ما مجموعه ٣٦ شخصا من قبيلة المعاليا و ١٢ شخصا من قبيلة حمر وأصيب العديد من الأشخاص من كلا الطرفين. ووفقا لمصادر محلية، فإن المنطقة المتنازع عليها هي موقع يُحتمل وجود آبار نפט فيه. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، استعانت البعثة بكل من حكومة الولاية وزعماء القبائل في شرق دارفور لحث الأطراف المتنازعة على وقف أعمال القتال. ولم تسجل اشتباكات أخرى.

٢٧ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، تسبب تدمير الرعاة لمزارع إلى اشتباكات بينهم وبين المزارعين في منطقتي جوقانة ودوق (اللتين تقعان على بعد ١٥ كيلومترا إلى جنوب شرق و ١٨ كيلومترا إلى جنوب قريضة، بجنوب دارفور). وهاجمت مجموعة من الرعاة السلطات المحلية وأفراد الأمن الحكوميين الذين جاءوا إلى المنطقة للتوسط. وقد أدى ذلك إلى وفاة شرطي وجرح ثمانية آخرين. ونشرت الحكومة فور حدوث ذلك قوات أمن إضافية لإعادة الهدوء. وكتفت العملية المختلطة الدوريات حول مخيمات النازحين في بلدة قريضة لتعزيز حماية المدنيين. ولم ترد أي تقارير إضافية عن أعمال قتال.

٢٨ - وفي ضوء اشتداد القتال على الموارد بين القبائل في دارفور، واصلت العملية المختلطة بذل جهود متزايدة لدعم حل النزاعات على المستوى المحلي. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، يَسَّرَت العملية المختلطة انعقاد مؤتمرات بين السلطات المحلية وزعماء القبائل وممثلي المجتمع المدني، في الفاشر والجنينة والخرطوم ونيالا وزالنجي، لبحث الأسباب الجذرية للنزاع بين القبائل في دارفور. وكان الغرض منها تحليل أسباب هذا البعد من أبعاد النزاع ودوافعه ووضع توصيات للتصدي له. وقد حدّد المشاركون العوامل الرئيسية التي تغذي العنف وهي النزاعات على الأراضي وسوء إدارة الموارد الطبيعية، وانتشار الأسلحة، وضعف مؤسسات الدولة. وشملت التوصيات بناء قدرات آليات المصالحة ولجان السلام التقليدية؛ وتوفير موارد إضافية للوسطاء التقليديين؛ وزيادة مشاركة المرأة في عمليات المصالحة؛ وإنشاء آلية لمراقبة انتهاكات وقف إطلاق النار المحلي المحتملة أو اتفاقات السلام؛ وتعزيز سيادة القانون. وقُدِّمَت التوصيات إلى السلطة الإقليمية لدارفور ومنظمات المجتمع المدني للنظر فيها وتنفيذها.

الصلوصية

٢٩ - ظل العنف الإجرامي الذي تقوم به عادة عناصر وعصابات مسلحة ضد الموظفين الحكوميين والمدنيين والعملية المختلطة للحصول على المركبات وغيرها من الموارد يشكّل خطرًا جديدًا.

٣٠ - فبين ١ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٥ كانون الأول/ديسمبر هاجم مسلحون مجهولو الهوية موظفي الأمن الحكوميين والمرافق الأمنية الحكومية ست مرات منفصلة، واستولوا على مركبات ومعدات عسكرية. وشمل ذلك، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، هجومًا متزامنًا شنّه مهاجمون مجهولو الهوية على مقر للشرطة الاحتياطية المركزية وعلى الشرطة الحكومية في سرف عمرة بشمال دارفور. وقد قُتل أحد ضباط الشرطة الحكومية وأصيب آخر بجروح. وقتلت امرأة من المدنيين في تبادل إطلاق النار. وفرّ المهاجمون بأربع مركبات مزودة بمدافع.

٣١ - واستُهدف المدنيون كذلك في عدة حوادث إجرامية خطيرة. ففي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، حاول ثلاثة مسلحين مجهولي الهوية سرقة رجل أعمال محلي من قبيلة الزغاوة في منطقة التضامن في نيالا. وقد قُتل المجني عليه وأحد المسلحين في هذا الحادث. واعتقلت الشرطة الحكومية أحد الجناة، في حين لاذ الآخرون بالفرار. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، سرق مسلحون مجهولو الهوية سيارة تابعة لوزارة الصحة في جنوب دارفور، في قمبيد (التي تقع على بعد ٣٠ كيلومترا إلى شمال غرب نيالا)، على الطريق بين نيالا وكاس. واختطف ركاب السيارة، وهم طبيب وعامل طبي واثنان من أفراد الشرطة الحكومية. ويُجهل سبب اختطافهم. وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر، كانوا ما زالوا محتجزين.

وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، هاجم أشخاص مجهولو الهوية فريق التطعيم ضد الحصبة التابع لوزارة الصحة بغرب دارفور في قوكار (التي تقع على بعد ٢٥ كيلومترا جنوب الجنينة، بغرب دارفور). وقُتل في هذا الحادث اثنان من موظفي الوزارة. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر اختطف مسلحون مجهولو الهوية يرتدون ملابس مدنية سيارة فريق التطعيم ضد الحصبة التابع لوزارة الصحة عند مرورها بقرية عبد الشكور (التي تقع على بعد ٣٠ كيلومترا شمال غرب كتم). ولم يبلغ عن وقوع إصابات.

رابعاً - الحالة الأمنية وحرية التنقل

٣٢ - في الفترة الممتدة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أُعيقت التنقلات البرية للبعثة ٣٥ مرة، مقابل ٣٧ مرة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وبشكل متقطع، قيّدت السلطات إمكانية الوصول إلى المناطق الريفية، وتحديدًا حول خور أبشي وشعرية بجنوب دارفور في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر وذلك اشتباهاً منها في وجود عناصر من جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي. ورفضت السلطات الحكومية ٥٠١ طلب من أصل ٦٣٧ ٤ طلباً للقيام برحلات جوية، مقابل رفضها ٨٢٦ طلباً من أصل ٧٣٤ ٤ طلباً في الفترة السابقة. وكانت الأجهزة الأمنية الحكومية تفرض عادة قيوداً على حركة التنقل في المناطق التي تجري فيها أعمال قتالية بين القوات الحكومية وقوات الحركات المسلّحة أو التي انتهت فيها تلك الأعمال مؤخراً. ودعت العملية المختلطة السلطات إلى السماح بحرية تنقل غير مقيّدة لأفرادها في أنحاء دارفور وذلك لتمكينها من تنفيذ ولايتها بفعالية.

٣٣ - وظّلت القيود التي تفرضها السلطات على الوصول تمثّل تحدياً للجهات الفاعلة في المجال الإنساني. فخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير تعذّر تماماً الوصول إلى منطقة شرق جبل مرة. وفي شرق دارفور، حالت القيود التي فرضتها السلطات منذ شهر آب/أغسطس دون تقديم وكالات الأمم المتحدة الإنسانية المساعدة إلى المدنيين النازحين الذين شرّدتهم الاشتباكات بين القبائل من محليتي عديلة وأبو كارنكا. وقد وافقت مفوضية العون الإنساني وجهاز الأمن والمخابرات الوطني على بعثة مقررّة مشتركة بين الوكالات إلى هذه المنطقة إلا أن الاستخبارات العسكرية رفضت منح البعثة الترخيص بذلك لدواعٍ أمنية.

السلامة والأمن

٣٤ - ظلّت المخاطر التي تهدد سلامة وأمن أفراد العملية المختلطة والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية من جراء الهجمات المسلحة وسرقة المركبات والسرقات على وجه

الخصوص تثير قلقاً بالغاً. وتعرض حفظة السلام التابعون للعمليات المختلطة لسبع هجمات مسلحة، مما أدى إلى حدوث سبع وفيات. وبذلك بلغ العدد الإجمالي لحفظة السلام الذين أزهقت أرواحهم في القتال في دارفور هذا العام ١٦، وبلغ عدد الذين قتلوا ما مجموعه ٥٧ منذ نشر العملية في عام ٢٠٠٨.

٣٥ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، طعن شخصان مجهولاً الهوية أحد حفظة السلام التابعين للعمليات المختلطة، وهو من زامبيا، في الفاشر عندما قاوم سرقة سيارة. وقد توفي بعد ذلك متأثراً بجراحه. وبعد ذلك بيومين، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، هاجم قرابة أربعة مسلحين مجهولي الهوية آخر سيارة في دورية للعمليات المختلطة تتألف من ١٢ فرداً من حفظة السلام في الجينية، غرب دارفور. وقتل في هذا الحادث ثلاثة من حفظة السلام، كانوا من السنغال، وأصيب آخر بجروح. وفي حين فرّ المهاجمون مستولين على مركبة وعلى معدات عسكرية، استرجعت المركبة في وقت لاحق. ولم يُتَح للعمليات المختلطة الاطلاع على نتائج التحقيق الذي زُعم أن المدعي الخاص لجرائم دارفور قد فتحه.

٣٦ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، هاجم قرابة ستة مسلحين مجهولي الهوية مركبة تابعة للعمليات المختلطة أثناء قيامها بدورية لوجستية في كيكابية بشمال دارفور. وقتل أحد حفظة السلام، وهو من رواندا. وفرّ المهاجمون بالسيارة. وأعلنت الشرطة الحكومية العملية المختلطة أنها تحقق في الحادث. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، هاجم ستة مسلحين مجهولي الهوية يرتدون زيّاً عسكرياً قافلة تابعة للعمليات المختلطة بالقرب من قريضة، بجنوب دارفور، مما أسفر عن مقتل ضابط شرطة من الأردن وضابط شرطة من السنغال. وتصدّى أفراد حفظ السلام التابعون للعمليات المختلطة للمهاجمين بإطلاق النار، وردوا عليه، فقتلوا واحداً من المهاجمين، احتجزت الشرطة الحكومية جثته. واعتقلت الشرطة الحكومية شخصاً آخر قرب مكان الحادث وتحفظت عليه. ويُعتقد أن دافع المشتبه فيهم هو محاولة سرقة سيارة.

٣٧ - وطعن أحد السكان المحليين أحد حفظة السلام التابعين للعمليات المختلطة أثناء قيامه بواجب الحراسة في إد الفرسان (بجنوب دارفور) في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أثناء محاولة سرقة سلاحه. وأصيب هذا الفرد بجروح طفيفة. وألقي القبض على الجاني وسُلم إلى السلطات المحلية لمحاكمته. ثم أُخلي سبيله في وقت لاحق بكفالة في انتظار المحاكمة. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أُصيب فرد من قوات حفظ السلام التابعين للعمليات المختلطة بجروح طفيفة عندما قاوم محاولات مسلحين مجهولي الهوية سرقة مركبة كان يقودها في الضعين، بشرق دارفور. وفي اليوم التالي، هاجم أربعة مسلحين مجهولي الهوية دورية للعمليات المختلطة في كنم، شمال دارفور، في محاولة منهم لسرقة سيارة. وصدّ حفظة السلام المهاجمين بالرد على إطلاق النار. ولم تقع أي إصابات.

٣٨ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، حلقت مروحية تابعة للقوات الجوية السودانية على علو منخفض فوق قافلة تابعة للعمليات المختلطة أثناء قيامها بدورية روتينية من كاس إلى نيالا، بجنوب دارفور. واحتجّت العملية المختلطة لدى كبار المسؤولين الحكوميين على انتهاك اتفاق مركز القوات.

٣٩ - ووقع ما مجموعه سبعة حوادث سرقة مركبات استهدفت مركبات العملية المختلطة ومركبات الجهات الفاعلة في المجال الإنساني خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، مقارنة بما يبلغ ١٢ حادثاً في الفترة السابقة. وسجل ١٢ حادثاً من حوادث اقتحام المنازل والسطو المسلح استهدفت أفراد العملية المختلطة والعاملين في المجال الإنساني، مقارنة بما يبلغ ١٦ حادثاً في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشملت هذه الحوادث سرقة نقود ومعدات من منظمات دولية غير حكومية في خور أبشي (جنوب دارفور) وكتم (بشمال دارفور) وزالنجي (بوسط دارفور).

٤٠ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغت شركة لتوريد حصص الإعاشة متعاقدة مع العملية المختلطة البعثة بأنها استردت المروحية التي كانت قوات تابعة لجيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي قد احتجزتها على بعد ٥٠ كيلومترا جنوب نيالا في ٣ آب/أغسطس بعد أن قامت المروحية بمبوط اضطراري. وأفيد بأن ثقباً في العنفة الدوارة كان قد أدّى إلى الحالة الطارئة تلك.

٤١ - وظلّ انعدام الأمن والهجمات على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني يشكلان تحديات كبيرة لمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية بفعالية. ففي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، قتل مسلحون مجهولو الهوية مدير إحدى منظمات المعونة الوطنية خلال حادث اختطاف سيارة في قرية سكاللي (التي تقع على بعد ١٥ كيلومترا جنوب غرب نيالا). وجرح أيضاً موظف آخر وضابط شرطة كانا في السيارة.

٤٢ - وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، سرق مسلحون مجهولو الهوية أغذية وأمتعة شخصية من شاحنات تابعة لبرنامج الأغذية العالمي كانت تقوم بتوريد المعونة إلى أم دخن، بوسط دارفور. ولم يصب السائقون بأذى ولم تؤخذ الشاحنات. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، سرق مسلحون مجهولو الهوية شاحنة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي على مسافة قصيرة إلى الجنوب من كتّم، بشمال دارفور، أثناء عودتها من عملية توزيع الأغذية. واستطاعت دورية العملية المختلطة التي أرسلت للبحث عنها العثور عليها وتعقبها. وبعد تبادل إطلاق النار مع ركبها، استعاد حفظة السلام الشاحنة على بعد ١٥ كيلومترا شمال غرب كتّم. وهرب الجنّة، ولم تقع إصابات. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وبينما كانت الشرطة الاحتياطية المركزية

تحرس نقطة تفتيش قرب الفاشر، فإنها قامت بإطلاق الرصاص وجرحت سائق شاحنة متعاقد مع برنامج الأغذية العالمي في ظروف لا تزال غامضة. وأصيب السائق بجروح خطيرة إلى حد ما.

٤٣ - وفي تطور إيجابي، وافقت سلطات القوات المسلحة السودانية، في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، على توفير الأمن في مواقع الهبوط في كلبس وسيليا، بغرب دارفور، وبالتالي التمكين من استئناف الرحلات الجوية لخدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية إلى تلك المواقع. وكانت الرحلات الجوية قد أوقفت في أيلول/سبتمبر بعد إغلاق قاعدة العملية المختلطة في كلبس تماشياً مع إعادة تشكيل القوة الموصى بها في استعراض الأفراد النظاميين. ويستفيد ما يقدر بحوالي ٢٠ ٠٠٠ شخص من المساعدة في مجالات التعليم والصحة وسبل العيش والمياه والصرف الصحي في المنطقة.

خامسا - الوضع الإنساني

٤٤ - خلال الفترة المستعرضة، نقح الفريق العامل التابع للمنتدى السكاني تقديراته لعدد المدنيين المشردين بسبب النزاع في الأرباع الثلاثة الأولى من هذا العام بخفضها من ٤٦٠ ٠٠٠ إلى ٣٨٠ ٠٠٠ شخص. ويستند هذا التعديل إلى تقييم مستكمل لعدد المشردين بسبب القتال بين قبيلتي الرزيقات في جنوب دارفور والمعالية في شرق دارفور في آب/أغسطس ٢٠١٣. ولا يشمل الرقم الإجمالي المدنيين المشردين حديثاً بسبب القتال البالغ عددهم ٢٠ ١٠٠ خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، حيث إن هذا التقدير قد وُضع ريثما تتحقق منه وكالات الحماية عن طريق زيارات ميدانية. ويجتمع الفريق العامل، الذي يضم السلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والعملية المختلطة، بشكل دوري للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن أعداد المشردين.

٤٥ - وخلصت بعثة تقييم إنسانية مشتركة بين الوكالات أوفدت إلى بلدي مهاجرية ولبدو، بشرق دارفور، في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر إلى أن نسبة كبيرة من المدنيين المشردين بسبب القتال بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي في هذه المنطقة في نيسان/أبريل، البالغ عددهم ٦٠ ٠٠٠، لم تعد بعد إلى ديارها. وبعد التقييم، نقلت مهمة تقديم المساعدة في مجال الرعاية الصحية لحوالي ٩ ٨٩٠ من المدنيين ما زالوا متجمعين بالقرب من قاعدة العملية المختلطة في لبدو من البعثة إلى الهلال الأحمر السوداني. وإضافة إلى ذلك، بدأت إدارة المياه والبيئة والصرف الصحي التابعة للحكومة في بناء ٣٠٠ مرحاض وأرسلت فنيين لإصلاح ١٨ مضخة يدوية.

٤٦ - وتفيد التقارير بأن حوالي ١٠ ٠٠٠ من أصل ١٠٠ ٠٠٠ من المدنيين المشردين بسبب اقتتال الطوائف على الموارد في منطقة جبل عامر وما حولها، بشمال دارفور، في أوائل عام ٢٠١٣ أعيد توطينهم في ١٨ "قرية عنقودية" قرب بلدة السريف، عينتها الحكومة كمواقع للعودة. وقد حالت القيود المفروضة على الوصول إلى المنطقة وانعدام الأمن في المنطقة دون قيام الجهات الفاعلة في مجال الحماية الإنسانية بزيارة المواقع. وواصلت المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية تقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الرعاية الصحية، لنحو ٨٠ ٠٠٠ من المشردين في المناطق الأخرى المحيطة بالسريف.

٤٧ - وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، أفادت منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة في ولاية شمال دارفور بأنه في أعقاب اكتشاف تفشي السعال الديكي في أوائل تشرين الأول/أكتوبر بلغ العدد الإجمالي لحالات الإصابة المشتبه فيها في بلدة السريف ٩٦ حالة. وفي اليوم نفسه، أرسلت الوكالات عن طريق العملية المختلطة عينات إلى الخرطوم لفحصها. وواصلت الوكالات مراقبة الوضع وإعداد خطط لحملة تطعيم، لم تنفذ بعد انتظاراً لنتائج الفحوص المختبرية.

سادسا - سيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان

٤٨ - ارتفع العدد الإجمالي لانتهاكات حقوق الإنسان الموثقة من ٨٧ حادثاً كان ضحيتها ١٨٩ شخصا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ١٥٦ حادثاً كان ضحيتها ٣١٤ شخصا في الفترة الحالية (١٦٤ ضحية لانتهاكات الحق في السلامة الجسدية، و ٧٧ ضحية لانتهاكات الحق في الحياة، و ٦٣ ضحية للعنف الجنسي والجنساني، و ١٠ ضحايا للاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني).

٤٩ - وارتكبت أجهزة المخابرات وأجهزة الأمن أو المخابرات العسكرية الوطنية جميع حالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني التسع. ولم يكن أي من المحني عليهم متهما بارتكاب جرائم. وفي حادث واحد، اعتُقل محام بارز وعضو في نقابة المحامين في دارفور يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر في نيالا ثم نقل إلى الخرطوم، ثم احتجز بدون تهمة لمدة ٣٢ يوما. وأطلق سراحه في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر.

٥٠ - أما فيما يتعلق بانتهاكات الحق في الحياة، فقد سجلت العملية المختلطة ٤١ حالة شملت ٧٧ ضحية، مقابل ١٧ حالة شملت ١٩ ضحية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي ١٣ حالة، تبين أن الجناة ينتمون إلى الشرطة الاحتياطية المركزية أو الشرطة النظامية الحكومية أو القوات المسلحة السودانية أو جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي أو إلى حركة التحرير والعدالة. وفي حالات أخرى، لم يتمكن الضحايا من تحديد انتماء الجناة.

٥١ - وارتفع عدد انتهاكات الحق في السلامة الجسدية، بما في ذلك عمليات الاختطاف، التي سجلتها العملية المختلطة ارتفاعاً طفيفاً من ٤٢ حادثاً شملت ١١٣ ضحية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ٧١ حالة شملت ١٦٤ ضحية في الفترة التي يشملها هذا التقرير. وفي ١٧ حادثاً، تبين أن الجناة ينتمون إلى الشرطة الاحتياطية المركزية أو القوات المسلحة السودانية أو حركة العدل والمساواة - فصيل بشر أو جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي. وفي بقية الحالات، لم يتمكن المحني عليهم من تحديد انتماء الجناة. وحثت العملية المختلطة السلطات على التحقيق في الانتهاكات وتقديم المسؤولين عنها للعدالة.

٥٢ - وسجلت العملية المختلطة ٣٥ حالة شملت ٦٣ ضحية للعنف الجنسي والجنساني خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، مقابل ٢٤ حادثاً شملت ٣١ ضحية في الفترة السابقة. ومن بين الحالات الـ ٣٥ المسجلة، كانت ٢٨ حالة تشمل ٥١ ضحية للاغتصاب، في حين كانت سبع حالات تشمل ١٢ ضحية لمحاولات اغتصاب. وكان ما مجموعه ١٦ حالة يتعلق بقصّر. وتعرض المحني عليهم للهجوم في المزارع أو أثناء القيام بمهام خارج المنازل أو أثناء جمع الحطب أو جلب المياه. وظلت قلة الإبلاغ عن العنف الجنسي والجنساني تشكل صعوبة بسبب الوصمة الاجتماعية وانعدام الثقة بالسلطات الحكومية للتحقيق في هذه الجرائم ومحاكمة مرتكبيها.

٥٣ - ورغم أن المحني عليهم تقدموا بشكاوى لدى الشرطة الحكومية بشأن ١٥ حالة، لم تفتح تحقيقات إلا في أربع حالات. وذكرت الشرطة أن عدم قدرة المحني عليهم في إثبات حالات أخرى من تحديد هوية المشتبه فيهم يجعل من المستبعد إجراء تحقيقات. وألقي القبض على الجناة المزعومين في الحالات التي هي قيد التحقيق واحتجزوا، واثنان منهم من المدنيين، والثالث فرد من أفراد الشرطة الاحتياطية المركزية أتهم باغتصاب طفلة تبلغ من العمر ٦ سنوات في الفاشر في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. واستجوبت وحدة حماية الطفل والأسرة التابعة للشرطة الحكومية المشتبه فيهم وجمعت عينات لفحوص الطب الشرعي في الخرطوم. وبشكل منفصل، أبلغت الشرطة الحكومية العملية المختلطة أن رجلاً يبلغ من العمر ٣٢ عاماً متهماً بالاعتداء جنسياً على صبي يبلغ من العمر سبع سنوات في نيالا، في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أدين وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات. وقد استأنف المتهم الحكم.

٥٤ - وواصلت العملية المختلطة بذل جهود لزيادة حماية حقوق المرأة. ففي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت البعثة الدعم الفني إلى اللجنة الاتحادية للأحزاب السياسية لتنظيم حلقة عمل من أجل ٧٥ من ممثلي الأحزاب السياسية في الخرطوم بشأن مشاركة المرأة في عمليات وضع الدستور. وفي الفترة ما بين ٢١ تشرين الأول/أكتوبر و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر،

نظمت البعثة، بالتعاون مع سلطات ولاية شمال دارفور، ثلاث حلقات عمل من أجل ما مجموعه ١٤٥ من زعماء القبائل لتشجيع زيادة تمثيل المرأة في الإدارات التقليدية. وفي يومي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر قامت العملية المختلطة بتيسير حلقة عمل بشأن الإصلاحات القانونية والسياساتية من أجل ٥٠ امرأة في الجنيينة، بغرب دارفور، من أجل تعزيز مشاركتهن في النظام القضائي. وفي يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت العملية المختلطة، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية في شمال دارفور، تدريباً للسلطات المحلية في كبكايية على منع العنف الجنسي والجنساني.

٥٥ - وإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان بصفة أعم. ففي ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت حلقة عمل، من أجل ٢٧ من المرشدين داخليا في الجنيينة، بشأن حقوق المرشدين. وعقدت البعثة في الفاشر في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر حلقة عمل من أجل ٢٩ من مسؤولي وزارة التربية والتعليم، من بينهم ست نساء، بشأن حقوق الإنسان. وكان هذا الحدث جزءاً من برنامج يرمي إلى إدماج تعليم حقوق الإنسان في المناهج التدريسية للمعلمين. وتشجيعاً لزيادة اللجوء إلى العدالة، عقدت العملية المختلطة في ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر حلقة عمل، من أجل ٥٠ من المرشدين داخليا في زالنجي، بشأن الحق في محاكمة عادلة.

٥٦ - وواصلت العملية المختلطة العمل مع مسؤولي السجون لتعزيز نظام السجون. ففي الفترة من ١١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر، نظمت البعثة، بالتعاون مع إدارة السجون الحكومية وجامعة الفاشر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامجاً تدريبياً لثلاثين من موظفي السجون في جميع أنحاء دارفور. وكان الغرض من البرنامج هو تعزيز قدرة الموظفين على إصلاح السجناء وإعادة تأهيلهم. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت العملية المختلطة دورات من أجل موظفي السجون من ١١ مركز احتجاز في جميع أرجاء دارفور لتجديد معلوماتهم بشأن التحقيقات ومعاملة المحتجزين. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، شاركت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و ٥٠ من ممثلي الحكومة في حلقة عمل عقدت في الخرطوم واعتمدت فيها خطة استراتيجية خمسية لسجون دارفور (٢٠١٤-٢٠١٨). وتحدد تلك الخطة إطاراً لتقديم الدعم لإصلاح السجون، وبناء قدرات مسؤولي السجون، والتدريب المهني للسجناء. وعقدت العملية المختلطة حلقات عمل، من أجل ما مجموعه ٦٧٨ ٥ من أفراد الشرطة الحكومية، لبناء القدرات بشأن الخفارة المجتمعية، والتصرف حيال الجريمة، وقضايا المساواة بين الجنسين، وحماية الطفل.

٥٧ - ولتعزيز حماية الأطفال واصلت العملية المختلطة الحوار الجاري مع أفراد القوات المسلحة السودانية والحركات المسلحة والمليشيات بشأن وقف تجنيد الأطفال واستخدامهم. وإضافة إلى ذلك، عقدت البعثة ٢٠ دورة تدريبية بشأن حقوق الطفل من أجل ما مجموعه ٥٩٩ من أفراد المجتمعات المحلية وموظفي الحكومة.

سابعاً - نشر البعثة وعملياتها

٥٨ - في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ كان قوام العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من الأفراد المدنيين يبلغ نسبة قدرها ٩٣ في المائة من القوام المعتمد البالغ ٣٦٩ ٤ فرداً (٢٩٢٠ من الموظفين الوطنيين و ١٠٣٢ من الموظفين الدوليين و ٤١٧ من متطوعي الأمم المتحدة).

٥٩ - وبلغ قوام الأفراد العسكريين في العملية المختلطة ٧٧٩ ١٤ فرداً (١٠٢ ١٤ من الجنود و ٣٥٣ ضابط أركان و ٢٣٧ مراقباً عسكرياً، و ٨٧ ضابط اتصال) يمثلون نسبة قدرها ٩١ في المائة من القوام المعتمد البالغ ٢٠٠ ١٦ فرد.

٦٠ - وبلغ عدد ضباط الشرطة في العملية المختلطة ٣٠٣ ٢ ضباط (يشكل الرجال نسبة قدرها ٨٣ في المائة منهم في حين تشكل النساء نسبة قدرها ١٧ في المائة)، وهم يمثلون ٩٩ في المائة من القوام المعتمد البالغ ٣١٠ ٢ ضباط. وقد نُشرت جميع وحدات الشرطة المشكلة المأذون بها والبالغ عددها ١٧ وحدة.

٦١ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قام الأفراد العسكريون التابعون للعملية المختلطة بتسيير ٩٨٠٦ دوريات، منها ٤٧٨ ٥ دورية روتينية و ٢٠٧٠ دورية ليلية و ٧٣٣ دورية إدارية و ٦٣٨ دورية حراسة مرافقة للعمليات الإنسانية و ٦٢٤ دورية قصيرة المدى و ٢٦٣ دورية طويلة المدى. وقام أفراد شرطة العملية المختلطة بتسيير ما مجموعه ٢٦٣ ١١ دورية، منها ١١٢ ٦ دورية داخل مخيمات المشردين داخليا و ٣٣٦١ دورية في القرى والبلدات والأسواق و ١٢٠٥ دوريات متوسطة المدى و ٤٠٩ دوريات لحراسة القائمين بجمع الحطب والحراسة المزارع و ١٧٦ دورية طويلة المدى.

٦٢ - وفي الفترة الممتدة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت السلطات الحكومية ٣٣٧ ١ تأشيرة دخول جديدة لأفراد العملية المختلطة. وحتى ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، كان عدد طلبات التأشيرة التي لم يبت فيها بعد يبلغ ١١٧ طلباً، منها ٤٧ طلب تأشيرة لمتطوعين من متطوعي الأمم المتحدة و ٣٧ لموظفين مدنيين و ١٣ لزوار رسميين و ١٢ لمتعاقدين و ٦ لأفراد عسكريين و ٢ لاستشاريين. وواصلت

العملية المختلطة حث السلطات على الموافقة على جميع طلبات التأشيرة، بما فيها الطلبات الخاصة بمتطوعي الأمم المتحدة من ذوي الخبرات المتخصصة التي يتعذر توافرها في سوق العمل المحلية.

٦٣ - واستمر تنفيذ توصيات استعراض الأفراد النظاميين التابعين للعملية المختلطة المتعلقة بإعادة تشكيل العنصر العسكري وعنصر الشرطة. وأُنجزت عملية إعادة ١٢ وحدة عسكرية من أصل ١٣ وحدة إلى أوطانها. وبدأت في الأيام القليلة الأخيرة من كانون الأول/ديسمبر عملية إعادة الوحدة المتبقية، وهي سرية هندسة ميدانية خفيفة من تزانيا، إلى وطنها.

٦٤ - وبالنسبة للقدرات التشغيلية وقدرات الاكتفاء الذاتي لوحدات الجنود والشرطة، حققت ٢٩ وحدة من أصل ٤٤ وحدة عسكرية ووحدة للشرطة موجودة حالياً لدى العملية المختلطة معدلاً لصلاحية معداتها يقل عن عتبة ٩٠ في المائة. ولم يطرأ تغيير على هذه النسبة منذ تقرير السابق. وإضافة إلى ذلك، تراجع معدل صلاحية المعدات الموجودة لدى العديد من الوحدات، بحيث أن المعدل لدى خمس وحدات يعادل حالياً ٤٤ في المائة أو يقل عن ذلك. أما في مجال قدرات الاكتفاء الذاتي، فلا تفي سوى ٥ وحدات من أصل ٤٤ وحدة بكامل الشروط المنصوص عليها في مذكرة التفاهم الخاصة بها. وتفتقر الوحدات المتبقية إلى قدرات الاكتفاء الذاتي في مجالات مختلفة، وتدعمها البعثة جزئياً. ولا تزال أوجه النقص، التي تتعلق أساساً بصلاحية ناقلات الجنود المدرعة، تقوّض فعالية البعثة. وواصلت إدارة عمليات حفظ السلام التعاون مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لتشجيعها على الإسراع في معالجة أوجه قصور صلاحية المعدات المملوكة للوحدات.

٦٥ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أُنجز ما مجموعه ٢٢ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر؛ وهناك ٥٦ من المشاريع الإضافية قيد التنفيذ بلغ إنجازها مراحل مختلفة. وقد وُفق على تنفيذ ما مجموعه ٦٧ مشروعاً جديداً.

٦٦ - وواصلت العملية المختلطة، بالتعاون مع شركاء التنفيذ المحليين، تنفيذ مشاريع مجتمعية كثيفة العمالة لفائدة الشباب الذين رُئي أنهم معرضون لخطر الانضمام إلى الجماعات أو العصابات المسلحة. وأُنجز ما مجموعه ١٥ مشروعاً وسلّمت عهدة هذه المشاريع إلى مجتمعات محلية في مناطق مختلفة من دارفور. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، وضعت البعثة المختلطة الصيغ النهائية لمقترحات مشاريع جديدة يبلغ عددها ٢٦ مشروعاً.

٦٧ - وواصلت البعثة، بالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، تخفيف حدة أخطار المتفجرات التي تهدد المدنيين. وخلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير، أجرت البعثة تقييماً لحالة طرق طولها ٤٧٣ ١ كيلومتراً؛ ووجد مسحها لقرى عددها ٧٦ قرية

تغطي مساحة قدرها ١٩٨ كيلومترا مربعا أما خالية من الأعتدة غير المنفجرة؛ ودمرت البعثة ٥٣ قطعة من الأعتدة غير المنفجرة و ١٦٥ قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة. وإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة والشركاء المحليون دورات للتوعية بالمخاطر لفائدة ٦٦٢ ٤ من المدنيين (يشكل النساء ٤٩ في المائة منهم ويشكل الأطفال ٤٥ في المائة). وقامت البعثة أيضا بتقديم الدعم للشرطة الحكومية في إصلاح مرافق تخزين الأسلحة في الفاشر.

٦٨ - وعملا بالقرار ٢١١٣ (٢٠١٣)، واصلت الأمانة العامة، عاملة في تشاور وثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والعملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري، إجراء الاستعراض التفصيلي والاستشاري للبعثة الذي طلبه مجلس الأمن. ويتألف ذلك الاستعراض من ثلاث مراحل، انطوت أول مرحلة منها على تحليل مستكمل للتزاع حدّد أسباب التزاع ودوافعه وآثاره في ضوء الديناميات الجديدة والسابقة. وأجري في المرحلة الثانية تحليل لمؤهلات البعثة بغرض تقييم قدرتها على التصدي للأسباب والدوافع والتأثيرات الرئيسية للتزاع التي حدّدها التقييم المستكمل للتزاع، مع أخذ بيئة العمل في دارفور في الاعتبار. وانطوت المرحلة الثالثة على إيفاء بعثة من مقر الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى دارفور لتقييم الاستعراض في الفترة من ١ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر، بهدف التأكد من صحة النتائج التي توصل إليها التحليل وصياغة خيارات وتوصيات لتحسين فعالية العملية المختلطة. ومن المخطط إجراء مشاورات مع كبار المسؤولين في الاتحاد الأفريقي وعقد مناقشات مع حكومة السودان بخصوص النتائج، وذلك على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المقرر عقده في الفترة من ٢٤ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وستُعرض نتائج الاستعراض على مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وعلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في شباط/فبراير ٢٠١٤.

ثامنا - التقدم المحرز في ضوء النقاط المرجعية

٦٩ - يتضمن هذا الفرع من التقرير تقييما للتقدم المحرز في ضوء النقاط المرجعية والمؤشرات المحددة في المرفق الأول لتقرير المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (S/2012/771).

٧٠ - كان التقدم المحرز في ضوء النقطة المرجعية الأولى المتعلقة بزيادة شمولية العملية السياسية محدودا. فالحكومة وحركة التحرير والعدالة متأخرتان كثيرا في تنفيذ وثيقة الدوحة عن الأطر الزمنية المتفق عليها. وأحرز تقدم في الأعمال التحضيرية لتنفيذ المشاريع الإنمائية في إطار استراتيجية تنمية دارفور، غير أن أعمال البناء لم تبدأ فعليا حتى الآن. وبعد عامين ونصف العام من بدء تنفيذ وثيقة الدوحة، وبالرغم من أن أحكامها تتيح الكثير من المنافع

المحتملة، لم تترتب عليها حتى الآن آثار ملموسة على حياة عموم السكان. فبعد تسعة أشهر من التوقيع في ٦ نيسان/أبريل على اتفاق بين الحكومة وحركة العدل والمساواة - فصيل بشر على اعتماد وثيقة الدوحة، فإن الخطوة الوحيدة التي أتخذت حتى الآن لتنفيذه كانت إصدار عفو عن مقاتلي حركة العدل والمساواة - فصيل بشر. وفي حين أن مشاركة حركة العدل والمساواة - فصيل جبريل وجيش تحرير السودان - فصيل ميني مناوي في حلقة عمل فنية بشأن وقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية كانت بادرة مشجعة، فإن استمرار إصرار الحركات والحكومة على فرض شروط مسبقة متناقضة بخصوص نطاق محادثات السلام حال دون إحراز تقدم في هذا المجال.

٧١ - وتتعلق النقطة المرجعية الثانية بإعادة إرساء بيئة مستقرة وآمنة في جميع أنحاء دارفور. وقد قوضت الاشتباكات بين الحكومة وقوات الحركات المسلحة الأمن في أجزاء من شمال دارفور وجنوبه وشرقه، ولا سيما على طول الطرق وفي المناطق الريفية في محليات مليط والفاشر والطويلة وشرق جبل مرة ومرشنج ونيقا وشعيرية. وقوّض الاقتتال القبلي العنيف على الموارد بالقرب من الحدود بين وسط دارفور وجنوبها الاستقرار في تلك المنطقة خلال معظم شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وأسفرت الجهود المبذولة من قبل سلطات الدولة وقادة المجتمعات المحلية، بدعم من العملية المختلطة للتوصل إلى حل سلمي لل نزاع، عن انحسار الأعمال القتالية. وإضافة إلى ذلك، ظلت اتفاقات المصالحة التي تم التوصل إليها في الفترة المشمولة بالتقرير السابق سارية إلى حد كبير. وشكلت أعمال اللصوصية تهديدا للأمن في المناطق الريفية وعلى طول الطرق. وقلّ وقوع الحوادث الأمنية في المخيمات وكبريات المدن، حيث تركز أساسا العملية المختلطة ودورياتها.

٧٢ - وتتعلق النقطة المرجعية الثالثة بتعزيز سيادة القانون والحوكمة وحماية حقوق الإنسان. ويحتمل أن تشكل المناقشات بين العملية المختلطة ووزارة العدل بشأن إيفاد أخصائيين من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لرصد المحاكمات التي تجريها المحكمة الخاصة تطورا إيجابيا في مجال تعزيز المساءلة وسيادة القانون، إذا ما تمخض عنها المزيد من الشفافية والنزاهة في إجراءات المحكمة. وما عدا ذلك لم يطرأ أي تغيير فيما يتعلق بإمكانية اللجوء إلى القضاء وسيادة القانون. ولم يطرأ أي تغيير نسبيا على حالة حقوق الإنسان أيضا خلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير. وواصلت العملية المختلطة تدريب السلطات الحكومية وسلطة إقليم دارفور وقادة المجتمعات المحلية بهدف زيادة الوعي بحقوق الإنسان ومبادئ العدالة.

٧٣ - وتتعلق النقطة المرجعية الرابعة بتحقيق استقرار الحالة الإنسانية، وتيسير إيصال المعونة، ودعم الانتعاش المبكر. وقد أدى الاقتتال القبلي، الذي أسفر عن نزوح

٢٠ ١٠٠ شخص آخر من المدنيين خلال الفترة المستعرضة، إلى زيادة الحاجة إلى المساعدة الإنسانية في المناطق المتضررة من النزاع، وأعاق في الوقت نفسه إيصال المساعدة بسبب انعدام الأمن والقيود المفروضة على إمكانية الوصول. وواصلت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تقديم المساعدة إلى ما يقرب من ١١٠ ٠٠٠ من المدنيين الذين لا يزالون نازحين بسبب الاشتباكات القبلية التي وقعت في شمال دارفور وشرقه في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وانتهى الانقطاع المؤقت في تقديم المساعدة إلى نحو ٢٠ ٠٠٠ من المدنيين في غرب دارفور بعد توصل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى اتفاق مع الحكومة مؤداه أن تقوم الحكومة بتوفير الأمن في مناطق هبوط الطائرات العمودية. وإجمالاً، ظل التقدم المحرز في ضوء هذه النقطة المرجعية محدوداً.

تاسعا - الجوانب المالية

٧٤ - رصدت الجمعية العامة، في قرارها ٦٧/٢٨٤، مبلغاً قدره ٣٣٥,٢ مليون دولار للإنفاق على العملية في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٧٥ - وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعملية المختلطة ما قدره ٢٨٦,٩ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ما قدره ٣٩٥,٤ مليون دولار.

٧٦ - وحتى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كانت قد سُددت إلى الحكومات المساهمة بقوات تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترتين الممتدتين حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، على التوالي، وفقاً لجدول السداد ربع السنوي.

عاشرا - ملاحظات

٧٧ - لقد أشرت في تقريرتي السابق (S/2013/607) إلى أن التقدم الذي حققه الطرفان الموقعان على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وهما حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة، من أجل تنفيذها كان محدوداً من حيث أثره على أرض الواقع. ومن دواعي الأسف أن الوضع ظل كذلك خلال الأشهر الثلاثة الماضية، بحيث اقتصر التقدم المحرز على التخطيط والإدارة بصفة رئيسية، بدلا من اتخاذ إجراءات تعود بالفائدة على عامة السكان مباشرة. كذلك، بعد انقضاء تسعة أشهر على اعتماد وثيقة الدوحة، ظل تنفيذها من قبل الحكومة والحركة المسلحة الأخرى الموقعة على الوثيقة، وهي حركة العدل والمساواة -

فصيل بشر، بطيئا وقاصرا على منح عفو لأفراد الحركة، بدلا من اتخاذ تدابير تخفف عن السكان المدنيين.

٧٨ - وستلزم زيادة وتيرة تنفيذ وثيقة الدوحة إذا كان المراد لها أن تعالج بفعالية الأسباب الجذرية للنزاع وتحقق الاستقرار وتلقى دعما من الحركات الأخرى ومن عامة السكان. وستلزم أيضا زيادة التركيز على الأنشطة التي تحقق فوائد ملموسة لسكان دارفور العاديين. وإني أهيب بالأطراف الموقعة، مرة أخرى، أن تعجل بتنفيذ جميع أحكام الاتفاق غير المنفذة. وهذا سيتطلب إبداء إرادة سياسية أكبر وزيادة تخصيص موارد.

٧٩ - ويتطلب أيضا إحراز تقدم صوب معالجة أسباب النزاع هئية بيئة تساعد على ذلك يمكن فيها الاضطلاع بجهود من هذا القبيل على نحو آمن ومستدام. فالاشتباكات المتفرقة بين قوات الحكومة وقوات الحركات المسلحة واندلاع نزاع قبلي على الموارد هي أمور ظلت تقوض الأمن بشدة، وعرضت المدنيين أيضا لخطر العنف الجسدي، وشردت ما يقدر بما يبلغ ٢٠ ٠٠٠ شخص، وأدت إلى زيادة الاحتياجات إلى المساعدة الإنسانية. وأدى أيضا اندلاع هجمات مسلحة من الحركات والمليشيات غير الموقعة على الاتفاق على مواقع عمل تابعة للحكومة، جرى فيها الاستيلاء على مركبات ومعدات عسكرية، وعلى المدنيين الذين ينتقلون بين البلدات في مركبات صالحة للأراضي الوعرة، إلى تفويض الأمن بشدة. وأحشى أن الوضع الأمني في دارفور معرض لخطر أن يصبح وضعاً فوضوياً بدرجة متزايدة، إلا إذا تحقق وقف هذا الاتجاه وأصبح هناك احترام لسيادة القانون وتقيّد بها.

٨٠ - وقيام كبير الوسطاء المشترك، محمد بن شامباس، بإشراك حركة العدل والمساواة - فصيل جبريل إبراهيم، وجيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي، وحكومة السودان في محادثات بشأن وقف إنساني لأعمال القتال هو عمل موضع ترحيب. فالتوصل إلى اتفاق بين هؤلاء الأطراف على وقف القتال من شأنه أن يكون له أثر كبير على الوضع الأمني. وإني أحث الأطراف على أن تجتمع سوياً بدون شروط مسبقة أو تأخير لكي تتفاوض على اتفاق لوقف أعمال القتال. وأثني على كبير الوسطاء المشترك لما اتخذته من خطوات لتشجيع بلدان المنطقة على القيام بدور استباقي وبنّاء في عملية السلام في دارفور وعلى دعم جهوده في هذا الصدد.

٨١ - ويلزم أيضا بذل جهود للتصدي لتصاعد شدة الاقتتال القبلي وذلك من أجل تحسين الأمن والحد من التهديدات التي يواجهها المدنيون. وإني أرحب بالأولوية العالية التي توليها العملية المختلطة لمعالجة هذا البعد من أبعاد النزاع من خلال القيام بجملة أمور منها تقديم الدعم اللوجستي والفني للسلطات الحكومية ولزعماء القبائل الضالعين في جهود المصالحة. والخطوات التي تتخذها القوات المسلحة السودانية والقوات الحدودية التشادية - السودانية

المشتركة لمنع الاقتتال القبلي في وسط دارفور هي أيضا خطوات إيجابية. وفي نهاية المطاف، لا بد، لكي تستمر جهود المصالحة المحلية، من أن تدعمها تدابير تعالج أسباب النزاع الأساسية، ولا سيما تلك المتعلقة بإدارة الأراضي والموارد الطبيعية، والإفلات من العقاب على ارتكاب جرائم، وانتشار الأسلحة. وحلقات العمل التي نظمتها العملية المختلطة بشأن الأراضي والتعايش السلمي من أجل السلطات المحلية وزعماء القبائل وممثلي المجتمع المدني هي مبادرة إيجابية في هذا الصدد.

٨٢ - وما زالت بيئة السلامة والأمن التي يعمل فيها أفراد العملية المختلطة والأفراد الذين يعملون في المجال الإنساني تثير قلقاً شديداً. وإني أدين بأشد العبارات المسؤولين عن الهجمات على أفراد العملية المختلطة، لا سيما الهجمات المميتة الأربعة التي أزهقت أرواح سبعة من حفظة السلام بطريقة مفرجة. وأهيب مرة أخرى بحكومة السودان أن تقوم على وجه السرعة بالتحقيق في هذه الهجمات وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وأنتظر، على وجه الخصوص، من الحكومة أن تتصرف بسرعة فيما يتعلق بالحادثة الذي وقع في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، الذي ألقى القبض فيه في مسرح الحادث على أحد الجناة، بعد أن أصيب عندما قام حفظة السلام التابعون للعملية المختلطة بالرد على إطلاق النار. وأود أن أعرب عن صادق تعازي لحكومات الأردن ورواندا والسنغال وزامبيا، وكذلك لأسر حفظة السلام الذين راحوا ضحية للهجمات، وأيضاً لأصدقائهم وزملائهم.

٨٣ - والمعدل الذي وافقت به السلطات على طلبات الحصول على تأشيرات جديدة لأفراد العملية المختلطة أثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير هو معدل موضع ترحيب للغاية. وإني أشجع السلطات على مواصلة هذا الاتجاه. غير أن القيود التي فرضها مسؤولو الأمن الحكوميون على وصول أفراد العملية المختلطة تقيد قدرة العملية المختلطة على تنفيذ ولايتها بفعالية، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين. وإني أحث الحكومة بشدة على التقييد بأحكام اتفاق مركز القوات وعلى السماح لأفراد العملية المختلطة بحرية التنقل دون عائق في مختلف أنحاء دارفور.

٨٤ - وختاماً، أود أن أشكر الممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك، محمد بن شامباس، وجميع رجال ونساء العملية المختلطة الذين يواصلون العمل بلا كلل من أجل حماية المدنيين وتحقيق السلام. وأود أيضاً أن أعرب عن صادق تقديري لجميع العاملين في مجال تقديم العون الإنساني لما يبذلونه من جهود حازمة لتقديم المساعدة للأشخاص المحتاجين ولتحسين حياتهم في ظل ظروف كثيرة ما تكون بالغة الصعوبة في دارفور.